

عبد النبي الشعلة

abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقف

ليس بحاجة إلى إصلاح أو تجديد

• في حومة الارتباك والفوضى الفكرية التي ما تزال تعصف بالعالمين العربي والإسلامي، وعلى ضوء انغلاق الأفق المعرفي، والتقهقر والتأزم الذي ما فتئ يلقي بظلاله على كل محاولات النهوض الحضاري المنشود، أخذت الكثير من الأصوات الإسلامية تلقي اللوم على الدين الإسلامي، وترتفع مطالبة بإجراء مراجعة وإصلاح وتجديد للمنظومة العقائدية وللخطاب الديني الإسلامي.

• إن الكثير من الذين يرفعون هذه الدعوة إنما يسعون في حقيقة الأمر إلى توظيف وتطويع الخطاب الديني الإسلامي، وتحويله إلى منبر أو سلم للتسلق والصعود للوصول إلى عروش الحكم وكراسي السلطة، فهذه الدعوة بالنسبة لهؤلاء ولغيرهم من المتأسلمين السياسيين والسياسيين المتأسلمين أصبحت بكل وضوح "كلمة حق يراء بها باطل".

• والإصلاح لغة هو تنقية الشيء من الشوائب والفساد، وتغيير الأحوال من السيئ إلى الأحسن، ومن الاعوجاج والمخالفة إلى الاستقامة والالتزام؛ والإسلام كمضمون وعقيدة لا يخالجه أو يعتريه فساد، ولا يعاني من أي خلل أو اعوجاج أو عوار أو نقص أو قصور؛ فقد حسم الله سبحانه وتعالى هذا الأمر عندما قال: "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً".

• وعليه فليس ثمة حاجة ملحة تدعو إلى شيء اسمه الإصلاح والتجديد، فقواعد الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية راسخة ثابتة في صلب العقيدة الإسلامية؛ من أبرزها قاعدة "لا إكراه في الدين" و"فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر". وضمن وظائفه الحقيقية فإن الإسلام لا يعاني، مثل غيره، من الجمود والتصلب والتحجر، والعقيدة الإسلامية قادرة على تحقيق وتلبية مصالح واحتياجات المسلمين الروحية والإيمانية والعقائدية، ومنظومة القيم والتشريعات الإسلامية

وافية ومتكاملة ومتمكنة من الاستجابة لمتطلبات العصر، وهي تملك القواعد والأدوات والمبادئ التي تجعلها جديرة بصوغ رؤى فقهية مواكبة لروح ومسار العصر.

• إن الفقه الإسلامي يتكون، كما هو معروف، من بعض الأحكام التي تعتبر أحكاماً قطعية الثبوت والدلالة، وهي محصنة لا يمكن تغييرها أو تجديدها، أما باقي الأحكام فإن أمام الفقهاء أبواباً مفتوحة ومساحات وفسحا واسعة للتكييف ومراعاة ظروف الزمان والمكان، ولهذا الغرض فإن الإسلام غني وذاخر بالقواعد والمبادئ والأدوات التي تتيح للفقيه استنهاضها لتكييف وتطوير النص عند الحاجة؛ بحيث يتلاءم مع مقتضيات العصر، وكل هذه الأدوات راسخة على قاعدة "لا يُنكَرُ تَغْيِيرُ الأحكام بتغيّر الزمان".

• وبهذا الشأن تجدر الإشارة إلى الحديث النبوي الشريف، البالغ الأهمية والدلالة، الذي روته أم المؤمنين السيدة عائشة (رضي الله عنها) عندما قال لها الرسول الأعظم (عليه أفضل الصلاة والسلام): "يا عائشة، لولا أن قومك حديثو عهد بشرك، لهدمت الكعبة، فألقتها بالأرض، وجعلت لها بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً...".

• إن الذي يحتاج إلى التفكيك والإصلاح ليس الإسلام أو الخطاب الديني الإسلامي؛ بل هي المؤسسة الدينية الإسلامية، التي هي في أمس الحاجة إلى عنوان جديد، وإلى إعادة إنتاج وهيكله وتموضع، بما يؤدي إلى تمكينها من تأدية أدوارها ووظائفها الحقيقية، وحماية وصون مكانتها الروحية، وضمان ابتعادها وتخليها عن التدخل والتوغل في الميدان السياسي والشأن العام للمسلمين، والتضخيم المفرط لموقعها في حياتهم، بحيث تبقى واحدة من المرجعيات الوطنية؛ وهي المرجعية العليا لمن هم في حاجة إلى التأطير الديني لممارساتهم و لقيمهم الإنسانية.

• وكما هو حال المؤسسة الدينية المسيحية، فإن المجتمعات في الدول العربية والإسلامية قد تجاوزت الحاجة إلى الدور الإداري والسياسي للمؤسسة الدينية الإسلامية، فهذا الدور أصبح منوطاً بمنظومة المؤسسات المدنية والدستورية الوطنية الجامعة، التي ترتبط بألية من مفاهيم الحقوق والواجبات ومن المبادئ والقيم الإنسانية المشتركة المبنية على أسس التعايش والتعاون والاحترام المتبادل.

• و "الإصلاح" في سياق الخطاب الإسلامي هو تعبير مستعار ومستنسخ ومترجم من كلمة Ref-ormation التي تم تداولها في القرن السادس عشر كوسيلة لإصلاح المؤسسة الدينية المسيحية في أوروبا، وليس لإصلاح الدين المسيحي، بعد أن انزلت الكنيسة إلى هاوية الفساد، وتمادت في سطوتها وسيطرتها وتسلطها، وتدخلت في تعيين وتنصيب الملوك، فخرج من تحت عبايتها عدد من رجال الدين البارزين طالبوا بإصلاحها، واتهموا بالكفر والهرطقة وأعدم الكثيرون منهم، إلى أن جاء المصلح مارتن لوثر الذي صب انتقاده على ممارسات الكنيسة، ووجه ضربة قاصمة لتعسفها وطغيانها ومتاجرتها بالدين، ما أدى إلى انقسامها إلى نصف كاثوليكي وآخر بروتستانتني، كما أن كبار المفكرين في أوروبا لم يركزوا على الدعوة إلى إصلاح الدين المسيحي، بل شددوا على ضرورة إصلاح الكنيسة وإزاحتها عن موقع التحكم والتسلط على المجتمع، ولم تنجح كل هذه المحاولات، ولم تتمكن أوروبا من الانتقال من مرحلة التخلف وعصر الظلمات إلى مرحلة التقدم وعصر التنوير إلا بعد أن تم إقصاء وإزاحة الكنيسة وإبعادها عن التدخل في شؤون المجتمع والدولة، عندها فقط استطاعت أوروبا الانطلاق نحو آفاق العلم والنهضة الحضارية والصناعية والعمرانية.



• وعلى المؤسسة الدينية الإسلامية أن لا تقع في الخطأ الذي وقعت فيه المؤسسة الدينية المسيحية في أوروبا التي فقدت مكانتها وهيبتها في المجتمعات الأوروبية بشكل خاص وبين معشر المسيحيين عمومًا، إلى أن أصبحنا اليوم نرى نتائج سلوكها وممارساتها في ابتعاد أتباعها، بفرعهم الكاثوليكي والبروتستانتني، وانفضاض المؤمنين المسيحيون عن الكنائس في أوروبا والعالم الغربي، بحيث لم يبق الآن سوى 2% فقط من المسيحيين في أوروبا يرتادون الكنائس، وبالنتيجة فإن آلاف الكنائس اضطرت إلى الإغلاق وبمعدل 250 كنيسة في العام خلال العقدين الماضيين، تحول أكثرها إلى مطاعم وحانات ومراكز عبادة لأديان أخرى وخصوصًا الدين الإسلامي، ففي تقرير نشر في العام 2016 أكدت مجموعة "كريستيان ريسيرچ" المهتمة بشؤون المسيحيين في بريطانيا، إن أكثر من 10 آلاف كنيسة أغلقت أبوابها في بريطانيا وحدها منذ العام 1960، وأنه من المتوقع أن يتجاوز عدد الكنائس التي ستغلق أبوابها إلى 4 آلاف أخرى مع حلول العام 2020؛ وهذا ما حصل بالفعل.

• وليس المقصود هنا الدعوة إلى التدخل في شؤون المؤسسة الدينية الإسلامية بنية أو بحجة إصلاحها، بل إن الأفضل هو ترك هذا الأمر إلى القائمين عليها، فهم أدري وأقدر على القيام بذلك، وعليهم تقع مسؤولية حمايتها من مزايدات وأطماع المتأسلمين السياسيين والسياسيين المتأسلمين الذين يسعون إلى تحويل الإسلام من جسر للإيمان والصفاء والمحبة والنقاء إلى معبر أو نفق يتسللون من خلاله إلى السلطة وإلى التسلط والسيطرة؛ متناسين أن الله قد نهى حتى نبيه عن السيطرة قائلًا "إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر"، صدق الله العظيم.

نواب بعد زيارة المطار: البحرنة 90 % ومهن الأجانب "هامشية"

♦ زينب: وزير المواصلات وعد برفع نسب التوظيف والبحرنة

البلاد | محرر الشؤون المحلية

زارت اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب التوسعة الجديدة بمطار البحرين الدولي للاطلاع عن كثب على مستوى الاستعدادات في المشروع الذي افتتح حديثاً. ونقل رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب محمود البحراني عن وزير المواصلات والاتصالات تأكيداً أن نسبة البحرنة في المطار تقارب 90 %، وأن الأجانب الذين يعملون في المطار يشغلون مهناً هامشية.



جانب من الجولة

وتابع: إنصافاً للحق، فإن هذا الإنجاز الوطني المهم لم يكن ليتحقق لولا رؤية ولي العهد رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، الذي حرص دوماً على متابعة سير هذه المشروعات الوطنية بنفسه.

وأضاف: ويأتي تنفيذ المشروع الحيوي استكمالاً لمنظومة البنية التحتية وهادفاً لمضاعفة الجهود لنمو الاقتصاد الوطني وذلك بتحفيز قطاعاته المتنوعة

ويعتبر النائب زينب عبد الأمير عن اهتمام مجلس النواب بالبحرنة في جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع الطيران بما يشكله البحرينيون من واجهة مشرفة لبلدهم.

وأردفت: وعدنا وزير المواصلات والاتصالات برفع نسب التوظيف والبحرنة في هذا القطاع الحيوي. وبهذه المناسبة، رفع النائب البحراني التهاني والتبريكات إلى عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ بمناسبة افتتاح مبنى المسافرين الجديد ضمن مشروع توسعة مطار البحرين الدولة.

وقال: لقد جاء هذا المشروع ليكون شاهداً جديداً على إدارة البحرينيين وإصرارهم حكومة وشعباً، فقد استكمل تنفيذ المشروع رغم التحديات الاقتصادية الكبيرة وأبرزها انخفاض أسعار النفط والتحديات الصحية المتمثلة في جائحة كورونا.



"الأعلى للبيئة": فريق متخصص لمتابعة انتشار البقع المجهولة بالجنوبية

المنامة - بنا



أكد المبعوث الخاص لشؤون المناخ الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة محمد بن دينه أن المجلس باشر على الفور بتشكيل فريق يضم مجموعة من المتخصصين لمتابعة الشكاوى الواردة للمجلس بشأن انتشار البقع المجهولة في بعض مناطق جنوب شرق مملكة البحرين.

وتوجه ظهر أمس فريق المعاينة والمتابعة التابع للهيئة برئاسة بن دينه إلى عدد من المواقع والتواصل مع الأجهزة التنفيذية لعدد من الجهات من بينها مصنع أبا ومحطة الدور للطاقة والمياه وشركة بابكو وبعض المناطق السكنية في جنوب شرق المملكة للوقوف على حيثيات الوضع ومسبباته.

وأوضح أن فريق المعاينة تواصل مع رئيس المجلس البلدي بالمحافظة الجنوبية للاطلاع على آخر المستجدات، إذ قام الفريق المتخصص بمسح المناطق المتضررة بشكل مبدئي، وتم أخذ القياسات الأولية لجودة الهواء المحيط بها، إضافة إلى جمع عينات من المواد المسببة لهذه البقع، التي يجري حالياً تحليلها مختبرياً لمعرفة مكوناتها ومن ثم تحديد السبب ومصادرها وإصلاح أي خلل مرتبط بتلك المصادر، كما سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية وفق ما ستوصل له التحقيقات.

ونوه بن دينه إلى أن المجلس الأعلى للبيئة يعمل حالياً على جمع البيانات التفصيلية ووضع تفاصيل الدراسات المتعمقة التي ستجرى بالاستعانة بجهات استشارية متخصصة في مجالات البيئة وجودة الهواء بالتحديد، لافتاً إلى أن المسوحات ستغطي جميع مصادر الانبعاثات في المنطقة الجنوبية الشرقية، وأن المجلس سيقوم بإطلاع الرأي العام على نتائج الفحوصات والمسوحات فور الانتهاء منها.

التسجيل مفتوح الآن!
سارع بالتسجيل
احجز مقعدك.

السنة الدراسية 2021-2022

للمزيد من المعلومات
يرجى الاتصال بنا على:

17298550

36222244

قدم هذا الإعلان بموافقة الأمانة العامة
لمجلس التعليم العالي (رقم الموافقة 21-0203)